



البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/7-A/Add.1
تقارير التقييم
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 16 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

رد الإدارة على تقرير التقييم السنوي لعام 2017

مقدمة

- 1- إن تقرير التقييم السنوي لعام 2017 هو ثاني تقرير تقييم سنوي يصدر وفقاً لسياسة التقييم (2016-2021). ويقدم التقرير في جملة أمور معلومات محدثة عن وظيفة التقييم في البرنامج ويصف آفاق هذه الوظيفة المستندة إلى نموذج التقييمات المركزية المستكملة بتقييمات لامركزية تجرى حسب الطلب.
- 2- وتجدر الإشارة إلى وجود تغيير في النهج نصت عليه سياسة التقييم (2016-2021): فتقرير التقييم السنوي لعام 2017 لا يوفر ملخصاً تجميعياً للتقييمات المركزية المنجزة في عام 2017. فبدل أن يُدرج مكتب التقييم هذه المعلومات في تقاريره السنوية، سيقدم اعتباراً من عام 2018 عدداً من التقارير التجميعية المتعلقة بمسائل ومواضيع معينة.
- 3- وتثمن الإدارة محتوى تقارير التقييمات السنوية وتقر بأهمية مكتب التقييم وتنفيذ سياسة التقييم. وإضافة إلى ذلك، تشدد الإدارة على الأهمية الاستراتيجية لتقرير عام 2017 في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وفي التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- وينقسم تقرير التقييم السنوي لعام 2017 إلى ثلاثة أجزاء هي:
(أ) الجزء 1 الذي يتناول تطور وظيفة التقييم بما يتفق مع التوجه الاستراتيجي للبرنامج والاتجاهات المتبعة في سياق العمل الأوسع؛
(ب) الجزء 2 الذي يجيب عن السؤال "كيف حالنا؟" من خلال إيراد أبرز التطورات التي تشهدها عملية التقييم. وينظر أيضاً في الموارد البشرية والمالية اللازمة لإجراء التقييم؛
(ج) الجزء 3 الذي يصف آفاق عملية التقييم ويبرز المجالات التي تتطلب اهتماماً في السنوات القادمة.
- 5- وتلخص الأجزاء التالية أهم الاستنتاجات والإيضاحات المنبثقة عن كل جزء من الأجزاء الثلاثة لتقرير التقييم السنوي لعام 2017.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة N. Nadazdin

رئيسة

وحدة الرصد

الهاتف: 066513-3928

السيدة J. Pearce

مديرة

شعبة إدارة ورصد الأداء

الهاتف: 066513-2525

الجزء 1: تقييمات البرنامج الرامية إلى اتخاذ القرارات بناء على الأدلة

- 6- قرر البرنامج إجراء ما بين 22 و24 تقييماً مركزياً في عام 2017. وأيدت الإدارة قرار مكتب التقييم القاضي بزيادة عدد تقييمات الحوافز القطرية وتعديل المواضيع المختارة لتقييمات السياسات والاستراتيجيات من أجل تعزيز قاعدة الأدلة دعماً لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وهناك ما مجموعه 29 تقييماً منجزاً أو جارياً في عام 2017 مما يتجاوز العدد الذي كان مقرراً: ثلاثة تقييمات لسياسات؛ وتقييمان استراتيجيان؛ وستة تقييمات لحوافز قطرية؛ وخمسة تقييمات لعمليات؛ وتقييم واحد لاستجابة لطوارئ من المستوى 3؛ وستة تقارير تجميعية إقليمية لتقييمات العمليات؛ وتقرير تجميعي عن أربعة تقييمات بشأن أثر برامج البرنامج على التغذية في السياقات الإنسانية في منطقة الساحل؛ والتقرير التجميعي السنوي لتقييمات العمليات.
- 7- ويعتزم مكتب التقييم، متطلعاً إلى المستقبل ومستجيباً لطلب قدمه المجلس التنفيذي، توسيع نطاق التغطية من أجل تلبية المتطلبات الخاصة بالأزمات الممتدة من المستويين 2 و3 في مجال المساءلة. وتقر الإدارة مثلاً بأن الاستنتاجات التي تمخض عنها تقييم استجابة البرنامج للطوارئ من المستوى 3 في حالة الأزمة السورية قد ساهمت في تعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وكلفت جهة بإجراء تقييم متابعة سينجز في عام 2018.
- 8- وتقر الإدارة بأنه عند اختيار البلدان التي يُعتمد تقييم برنامجها القطري، أولى المكتب الأولوية للتقييمات المفيدة، مع الحرص على أن يكون توقيتها مناسباً للاستفادة من نتائجها في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. واعتمد المنطق نفسه لتقارير التقييم التجميعية الإقليمية التي طُلب إجراؤها لتعزيز إمكانية الاطلاع على الأدلة المنبثقة عن تقييمات العمليات والاستفادة منها في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة.
- 9- وأنجزت ثلاثة تقييمات لبرامج قطرية في عام 2017 تتعلق بكمبوديا والكاميرون وجنوب السودان. ووافقت إدارة البرنامج على جميع التوصيات الناجمة عن هذه التقييمات. وعلى سبيل المثال، رحب المكتب القطري في كمبوديا بوجه خاص بالتركيز على الدروس التي أفادت تحولها الاستراتيجي من الحافظة السابقة إلى خطة استراتيجية قطرية مؤقتة لعام 2018 وخطة استراتيجية قطرية كاملة للفترة 2019-2023. وقد صيغت توصيات منبثقة عن تقييم البرنامج القطري لدعم عملية التحول هذه بشكل رئيسي.
- 10- وإضافة إلى ذلك، تشير الإدارة إلى أن التقييمين الاستراتيجيين اللذين طلب إجراؤهما في عام 2017 مع التركيز على موضوعين لهما أهمية محورية بالنسبة إلى خارطة الطريق المتكاملة – وهما الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية والدعم الذي يقدمه البرنامج لتعزيز القدرة على الصمود – وعلى تقييم السياسة فيما يخص استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج للفترة 2014-2017، قد أجريا في وقت مناسب بوجه خاص لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وعلى سبيل المثال، وفر تقييم السياسة أدلة مهمة يمكن الاستفادة منها في تحقيق الغاية الاستراتيجية 2 للبرنامج المعنونة "إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)".
- 11- والجدير بالذكر أيضاً أن مكتب التقييم أنجز في عام 2017 مجموعة من أربعة تقييمات للأثر في تشاد ومالي والنيجر والسودان هدفها النظر في أثر برامج البرنامج على التغذية في السياقات الإنسانية في منطقة الساحل. ورحبت إدارة البرنامج والأمانة بنتائج وتوصيات التقييم التي تتفق مع أولويات سياسة التغذية للفترة 2017-2021 وتوفر أدلة مهمة على البرمجة الناجحة القادرة على تفادي سوء التغذية.
- 12- وترحب الإدارة أيضاً بالزيادة الكبيرة في عدد التقييمات اللامركزية المقرر إجراؤها في الفترة 2016-2018 مقارنة بالتوقعات الأولى التي صدرت في مستهل عام 2016. ويعكس توزيع هذه التقييمات على الأقاليم عدد المكاتب القطرية في كل إقليم، مع أخذ تنوع هذه الأقاليم وطابعها المعقد في الاعتبار والحاجة إلى إفادة صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة. وخلصت دراسة مسحية أجريت بين موظفي المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية إلى أن غالبية التقييمات اللامركزية طُلب إجراؤها لدعم اتخاذ القرارات واستخلاص العبر في المكاتب القطرية في سياق تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

13- وترحب الإدارة بالدروس الرئيسية المستخلصة من التقييمات المركزية واللامركزية. وسيتمكن البرنامج من مراعاة هذه الدروس بشكل أوفى في عملياته بفضل خطته الاستراتيجية (2021-2017)، ووضع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وتحقيق التقدم ورصده، وإعداد التقارير بشأن الخطط القطرية.

الجزء 2: وظيفة التقييم في البرنامج

- 14- تشير الإدارة إلى أن زيادة عدد الموظفين المتفرغين لعملية التقييم أتاحت إحراز تقدم كبير في تطوير وظيفة التقييم في البرنامج، وأدت إلى النهوض بهذه الوظيفة بشكل كبير على الصعيدين الإقليمي والقطري. فقد عين البرنامج موظفي تقييم إقليميين في كل مكتب إقليمي واستحدث ثلاث وظائف أخرى في مكتب التقييم.
- 15- وفي عام 2017، كان موظفو التقييم الإقليميون قادرين على توفير الدعم المكثف بما فيه الكفاية لمديري التقييم في المكاتب القطرية الذين كلفوا بجهة بإجراء تقييمات لامركزية وإذكاء الوعي اللازم بين العاملين في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بشأن دورهم في تنفيذ سياسة التقييم. وبدأ موظفو التقييم أيضاً بوضع استراتيجيات تقييم إقليمية وتولوا قيادة الأعمال الرامية إلى إعداد خطط تقييم إقليمية تجمع تقييمات مركزية ولا مركزية لتحقيق التكامل الأمثل والتغطية المتوازنة.
- 16- وتقر الإدارة بأن المشاركة المتواصلة لمكتب التقييم وموظفي التقييم الإقليميين في عمليات استعراض الخطط الاستراتيجية القطرية ساهمت في ضمان تخصيص الاعتمادات اللازمة لسد تكاليف التقييم في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والخطط الاستراتيجية القطرية واستيفاء المعايير الواجبة لإتاحة تمويل التقييمات من صندوق التقييم الاحتياطي في البرنامج.
- 17- وأثبت صندوق التقييم الاحتياطي، الذي دُشن في يناير/كانون الثاني 2017، بأنه يؤدي دوراً فعالاً كآلية احتياطية هدفها تمويل التقييمات، ولا سيما بالنسبة إلى المكاتب القطرية الصغيرة التي تواجه قيوداً على التمويل. وبوجه عام، وفر الصندوق تمويلاً جزئياً - يصل إلى 70 في المائة مما هو مطلوب - لما نسبته 62 في المائة من التقييمات اللامركزية المقرر بدؤها في عام 2017.
- 18- وتقر الإدارة بالدور المهم الذي أداه مكتب التقييم في تنمية قدرات التقييم في البرنامج. وعلى سبيل المثال، فمن أجل ضمان توافر ما يكفي من الخبرات في مجال التقييم عن طريق مقيمين مستقلين يتمتعون بالمعارف التقنية والجغرافية المناسبة، زاد مكتب التقييم عدد الاتفاقات الطويلة الأجل المعقودة مع مقدمي خدمة التقييم في العالم وذلك من 15 إلى 24 اتفاقاً، ونظّم دورات للتعريف بالبرنامج. وما زالت قائمة المقيمين الاستشاريين تعزّز خيارات توظيف خبراء في مجال التقييم وفقاً للاحتياجات.
- 19- وفي الأجل الطويل، وفي ظل التزام البرنامج بدعم البلدان على تنمية قدراتها الوطنية، سيكون حجم الاستثمارات الرامية إلى تحسين قدرات التقييم الوطنية وتعزيز التقييمات المشتركة كبيراً للمساعدة في تلبية الطلب عليها.

الجزء 3: آفاق وظيفة التقييم في البرنامج

- 20- ساهمت الإدارة العليا، من خلال إنشاء الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم، على ضمان التغطية المناسبة والمتوازنة للتقييمات المركزية واللامركزية من أجل تلبية التوقعات العامة فيما يخص إجراء التقييمات المستقلة واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على نطاق البرنامج، وذلك بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2021-2017) وخطة عام 2030 وفي ظل الإطار الأوسع لعملية الرقابة في البرنامج.
- 21- وينظر مكتب التقييم، متطلعاً إلى المستقبل وساعياً إلى زيادة النطاق الذي تغطيه التقييمات من أجل تلبية المتطلبات المحددة المتعلقة بالمساءلة عن الاستجابات للأزمات الممتدة من المستويين 2 و3 (انظر الفقرة 7 أعلاه)، في إمكانية استحداث أنواع جديدة من المنتجات التجميعية من أجل تعزيز اعتماد إدارة البرنامج وشركائه على نتائج التقييمات.
- 22- وتؤيد الإدارة الأولويات التي حددها مكتب التقييم لوظيفة التقييم في البرنامج على المدى الزمني المتوسط الأجل، وتقر بالتقدم المتواصل المحرز في وضع قواعد التغطية والالتزام بها وضمان توافر الموارد البشرية والمالية المضمونة والمناسبة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل إجراء عملية التقييم.
- 23- وفيما تتقدم عملية تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، تتوقع الإدارة أن يتواصل تعزيز الروابط بين عملية التقييم وخارطة الطريق المتكاملة، واللجوء إلى تقييمات البرامج القطرية بوصفها آلية لدعم التحول نحو التخطيط الاستراتيجي القطري في سياق تنفيذ

خارطة الطريق المتكاملة وخطة عام 2030. وبالتالي، سيستمر مكتب التقييم في إيلاء الأولوية لعنصر الفائدة عند اختيار البلدان التي سيقم برنامجها القطري.

24- وسيتم التشاور باستمرار مع إدارة البرنامج والمجلس بشأن التعديلات الإضافية اللازمة على العلاقة القائمة بين التقييم والانتقال إلى الخطط الاستراتيجية القطرية والتي ستظهر في خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2019-2021.

خلاصة

25- تلاحظ الإدارة أن خارطة الطريق المتكاملة توفر الفرص لتوسيع النطاق الذي يغطيه التقييم ولتعزيز اللجوء إليه، مما يتيح للبرنامج إدماج ثقافة تقييم محسنة في صنع القرارات الخاصة به على نطاق المنظمة.

26- ويلاحظ أيضاً أن موظفي مكتب التقييم وموظفي التقييم الإقليميين قاموا في عام 2017 بمراجعة 100 في المائة من الوثائق المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي للبرامج – أي ما مجموعه 77 وثيقة – مع توجيه اهتمام خاص لاستخدام أدلة التقييم القائمة ولما يعتزم إجراؤه من تقييمات مستقبلية.

27- وتقر الإدارة بأن وظيفة التقييم في المكاتب الإقليمية تؤدي دوراً مهماً في دعم تحقيق أهداف التقييم المؤسسية وبأن استراتيجيات التقييم الإقليمية هي أدوات لبلوغ الأهداف المؤسسية الأوسع التي تتوخاها السياسة والمتعلقة بالقضاء على الجوع.

28- وتلاحظ الإدارة أيضاً أن التقدم الأبرز أحرز في تحقيق الرؤية التي تنطوي عليها سياسة التقييم والمتمثلة في بناء ثقافة التفكير التقييمي على نطاق البرنامج برمته من خلال زيادة الموارد المتاحة للتقييم والنطاق الذي يغطيه.